

جوانب من النشاط الزراعي بمنطقة تلمسان خلال فترة

الاحتلال الفرنسي 1937-1946

محمد بلقاسم

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان.

mohamed.belkacem@univ-tlemcen.dz

تاريخ الإرسال: 15 / 09 / 2022 ؛ تاريخ القبول: 26 / 10 / 2022

Aspects of Agricultural Activity in the Region of Tlemcen during the French Occupation Period

Abstract:

Agriculture in Algeria formed an important part in the stage of the French occupation, so the French occupation sought to acquire the lands without any consideration for the Algerian owners, by issuing an arsenal of laws that deprived the Algerians of their lands. Thus, agricultural activity became divided between the Europeans and the Algerians. The Europeans, by relying on the French authorities, had advanced agricultural equipment and equipment at that stage, unlike the Algerian farmers who depended on traditional techniques. This is what will happen to a difference in the agricultural crops produced.

The Tlemcen region has known a significant and diversified agricultural activity in terms of productive crops. This region includes a group of mixed municipalities and fully-fledged municipalities, similar to the municipality of Tlemcen.

The agricultural products differed between grains, vegetables and fruits. It was difficult to reach satisfactory crops in terms of production, due to the problems that farmers

المؤلف المراسل: محمد بلقاسم

Al Naciriya

mohamed.belkacem@univ-tlemcen.dz

Vol. 13 N° 2 December 2022

245

faced during planting and harvesting, in the period 1926 to 1946, all this through French reports issued by municipal officials.

Keywords: Tlemcen region; agricultural activity; the French occupation; cereal.

الملخص:

شكلت الزراعة في الجزائر جزءا مهما في مرحلة الاحتلال الفرنسي، فسعى الاحتلال الفرنسي للاستحواذ على الأراضي دون الأخذ بأي اعتبار للجزائريين ملاكها، وذلك بإصدار ترسانة من القوانين التي حرمت الجزائريين من أراضيهم، حتى أراضي الأوقاف لم تسلم هي الأخرى، ومنحها لمن لا يملك من الأوروبيين المستوطنين، وبهذا أصبح النشاط الزراعي منقسما بين الأوروبيين والجزائريين، فالأوروبيون باعتمادهم على السلطات الفرنسية، كان لهم العدة والعتاد الفلاحي المتطور في تلك المرحلة، على عكس المزارعين الجزائريين المعتمدين على التقنيات التقليدية، هذا ما سيحدث تباين في المحاصيل الزراعية المنتجة.

عرفت منطقة تلمسان نشاطا زراعيا معتبرا ومتنوعا من حيث المحاصيل المنتجة، هذه المنطقة التي تضم مجموعة من البلديات المختلطة والبلديات كاملة الصلاحية، على غرار بلدية تلمسان، بلدية الحناية وبلدية مغنية، وبلدية ندرومة، وبلدية الرمشي، وبلدية سبدو، بلدية بني صاف، بلدية بن باديس، بلدية عين يوسف، بلدية الغزوات، بلدية بن سكران، بلدية صبرة، بلدية أولاد ميمون، بلدية سيدي العبدلي.

اختلفت المنتجات الزراعية بين الحبوب والخضر والفواكه، كان الوصول إلى محاصيل مرضية من حيث الإنتاج من الصعوبة بما كان، نظرا للمشاكل التي واجهت المزارعين خلال عمليات الزرع والحصاد، في الفترة الممتدة ما بين 1937 إلى 1946، كل هذا من خلال التقارير الفرنسية الصادرة عن موظفي البلديات.

الكلمات المفتاحية: منطقة تلمسان؛ النشاط الزراعي؛ الاحتلال الفرنسي؛ الحبوب.

مقدمة:

كانت الجزائر محل طماع الدول الأوروبية الاستعمارية لما لها من مؤهلات وموارد كثيرة، هذه الموارد كانت تسعى الدول الأوروبية إلى السيطرة عليها لسد حاجات الثورة الصناعية بها، فكان الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 تجسيدا لهذه الاطماع، فأول ما قام به الفرنسيون هو مصادرة الاراضي والممتلكات الخاصة بالجزائريين، وجعل الجزائريين أصحاب الأرض مجرد خماسين وهذا بالاستعانة بمجموعة من التشريعات الفرنسية التي تقضي بنزع الملكيات الخاصة بالجزائريين ومنحها للأوروبيين لممارسة النشاط الزراعي بها، فكانت سياسة فرنسا تقضي بممارسة هذا النشاط بحكم انه مرتبط بشكل مباشر بالنشاط الاقتصادي وكل ما يتعلق بالمؤنة، عرفت العديد من مناطق الجزائر وجود المستوطنين الاوروبيين الذين كانوا لا يملكون

شيئا في أوروبا إلى ملاك للأراضي وأصحاب ثروة، فكانوا يمارسون الزراعة على حد سواء مع الجزائريين، ومن بين هذه المناطق منطقته تلمسان، التي انتشرت بها مجموعة من المحاصيل المتنوعة على رأسها الحبوب، بالإضافة إلى الخضضر والفواكه، هذا النشاط كان وفق تقنيات متفاوتة بين المزارعين الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين، سنحاول من خلال هذه الدراسة أخذ نماذج عن بعض المناطق، والتركيز على محاصيل الموسم الفلاحي 1945-1946.

فالإشكال المطروح إلى أي مدى يمكن تقييم النشاط الزراعي في منطقة تلمسان خلال مرحلة الاحتلال الفرنسي؟
وعن هذه الاشكاليات تتفرع مجموعة من التساؤلات:
كيف كانت الملكية العقارية في الجزائر خلال مرحلة الاحتلال الفرنسي؟

ما هي المناطق المعنية بالنشاط الزراعي بمنطقة تلمسان؟
ما هي أهم المحاصيل التي كانت تزرع في المنطقة؟
وما هي الصعوبات والمشاكل التي واجهت المزارعين بها؟

01-تشريعات الاحتلال الفرنسي تجاه الاراضي الفلاحية بالجزائر 1830-1926:

عرفت الجزائر خلال هذه المرحلة، إصدار الاحتلال الفرنسي مجموعة من القوانين والتشريعات الخاصة بملكية الاراضي الفلاحية، ومنذ الوهلة الاولى للاحتلال قام الحاكم العام للجزائر المارشال

كلوزيل بإصدار قرار في 8 سبتمبر 1830، والذي يقضي بمصادرة كل الاملاك من المنازل والمخازن والدكاكين والحدائق والاراضي والمؤسسات التي يشغلها الداوي والبايات، الذين غادروا الجزائر، ثم تمّمه بقرار في 07 ديسمبر 1830، حيث عمل من خلالها على ضم كافة الاوقاف الاسلامية إلى قطاع املاك الدولة العام، (بلعقون محمد الصالح، 2021: 108).

قرار المقتصد المدني في 01 مارس 1833، جاء في هذا القرار أمر إلى كل الملاك والتنظيمات الدينية الحائزين سندات الملكية التي يملكون بموجبها الاراضي بإيداعها في مدة لا تتعدى ثلاثة أيام لتقديمها إلى مديرية أملاك الدولة، بعد سنة تم إصدار مرسوم 22 جويلية 1834، هذا المرسوم أصدر لإلحاق الجزائر بفرنسا واعتبارها ممتلكات فرنسية في شمال افريقيا يديرها حاكم عسكري يمارس مهامه تحت وزارة الحرب بصلاحيات واسعة، ثبت ذلك لاحقا في 12 نوفمبر 1848 واعتبار الجزائر أرضا فرنسية، وفي 01 اكتوبر 1844 صدر أمر يتعلق بالملكية في الجزائر ليتم لأمر 21 جويلية 1846، هذا الأمر جاء لتعطيل العمل بأحكام الشريعة الإسلامية والسلب الاراضي الوقفية والخاصة، وذلك لتعزيز مشروع الاستيطان وحماية المستوطنين الاوروبيين، (بلعقون محمد الصالح، 2021: 108-110).

وعن أمرية 21 جويلية 1846، كان الهدف منها سلب الاراضي عن طريق التحقيق في الوثائق التي تثبت ملكية الجزائريين للأراضي

الفلاحية وهذا بإشراف وزارة الحربية. (بلعقون محمد الصالح، 2021: 113).

مرسوم 11 جوان 1858، هذا القانون يسمح بنزع الملكية في حاله الطوارئ، حيث يمكن نزع ملكية الاراضي الفلاحية للجزائريين دون وجه حق، ليتم إلغاؤه سنة 1924، بعدها صدر القرار المشيخي المؤرخ في 22 أبريل 1863، المتضمن تأسيس الملكية في الجزائر للأراضي التي يشغلها العرب المتمم بقانون 28 ابريل 1887، تم اصدار هذا القانون بطلب من نابليون الثالث (أنظر التعليق رقم 01) الذي قال في هذا الصدد: «أنا أؤمن بأهمية قصوى وضع حد المخاوف التي اثارتها الكثير من المناقشات حول الملكية العربية... يجب ان نقنع العرب بأننا لسنا في الجزائر لقمعهم ونهبهم ولكن لجلب فوائد الحضارة لهم، ومع ذلك فإن الشرط الأول للمجتمع المتحضر هو احترام حقوق الجميع». (بلعقون محمد الصالح، 2021: 116).

بعدها تتبع مجموعة من القوانين التي لها نفس الهدف، قانون 26 جويلية 1873 يتعلق بإنشاء الملكية والمحافظة عليها متمم بقانون 28 ابريل 1887، ثم قانون 16 فيفري 1897. (بلعقون محمد الصالح، 2021: 120-122).

قانون 04 أوت 1926، كانت آخر محاولة بهذا القانون لمصادره الاراضي الفلاحية من الخواص أو الاعراش أو القبائل، ص 123. كل هذه القوانين كان الاحتلال الفرنسي يسعى من خلالها

إلى سلب الأراضي الفلاحية الذي كانت الشريان الرئيسي لحياة الجزائريين، فالأرض كانت كل شيء بالنسبة لهم. (بلعقون محمد الصالح، 2021: 123).

02-الموقع الجغرافي والتقسيم الإداري لمنطقة تلمسان مرحلة الاحتلال الفرنسي:

تقع منطقة تلمسان في الشمال الغربي للجزائر، وهي جزء مهم من عمالة وهران، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، غربا المغرب الأقصى، وشرقا عين تموشنت، ومن الجهة الجنوبية الصحراء، (Camille Rousset, 1889:10)، منطقة تلمسان (أنظر التعليق رقم 02) تحتوي على أربع عشرة بلدية منها المختلطة ومنها كاملة الصلاحية (Dictionnaire des communes, 1878, 5-8) فالبلديات المختلطة: تلمسان، الحناية (Eugene Etienne) وبلدية مغنية، وبلدية ندرومة، وبلدية الرمشي Montagnac، وبلدية سيدو، أما كاملة الصلاحية فشملت كلا من: بني صاف، بن باديس (Descartes)، عين يوسف (Lavayssiere) الغزوات (Nemours)، جسر يسر (Pont de l'isser) بن سكران حاليا، صبرة (Turenne)، أولاد ميمون (Lamoricière)، سيدي العبدلي (Lesabdelys)، (Paul Révoil, 1902 : 112-120)

- مغنية Marnia.

يطلق عليها أيضا إسم لالة مغنية، وهي مركز مهم في عمالة وهران، ترتفع 360 مترا عن سطح البحر، حولها سهل خصيب يسقى من قنوات تستمد مياهها من وادي ملوية ووادي تافنة، وقد كانت حركتها التجارية شديدة الأهمية قبل أن يتم احتلال المغرب الأقصى، وقد بدأت هذه المدينة تُعمر سنة 1844م، حيث أقام الفرنسيون حصنا بقريتها، وأخذ الناس من الأوروبيين والمسلمين يسكنون حولها حتى اتسع عمرانها، وبها سوق أسبوعي، تباع فيه المواشي الواردة من الهضاب العليا، وكذلك الأبسطة الصوفية التي تنسجها نساء بني سنوس، و على بعد 5 كيلومترات من المدينة يوجد حمام سيدي الشيخ، وبه مياه معدنية شديدة الحرارة (53 درجة مئوية) وعلى بعد 10 كيلومترات من المدينة توجد معادن المعازيز، التي يستخرج منها معدن الزنك ما معدله 2800 طن في السنة (المدني أحمد توفيق، 1932: 235-236).

- ندرومة:

عند الاحتلال الفرنسي للجزائر وفي المرحلة الاولى كان يسكن ندرومة حوالي 6000 من المسلمين الجزائريين، و 750 من الأوروبيين 500 من اليهود، ترتفع 420 متر عن سطح البحر، وهي محاطة بسور محكم لا تزال بقاياها موجودة، وبها مسجد عتيق يدعى مسجد سيدي أبي علي المسجد الأعظم، وقد بنيت منارته سنة 1848م، ومسجد سيدي يحيى ابن عوفين، يشتغل أهلها بصناعة الخزف ونسج الصوف،

ويتعاطون تجارة واسعة، ينسب اليها مؤسس الدولة الموحدية عبد المؤمن بن علي صاحب المهدي بن تومرت موحد شمال افريقيا، وهو من قبيلة كومية التي سكنت ناحية ندرومة، ومنها يستطيع الانسان أن يصعد إلى جبل فلاوسن، وهو يبعد عنها مسيرة ساعتين ويرتفع 1136 مترا عن سطح البحر، ومنه يستطيع المرء أن يبصر السواحل الإسبانية ان كان الجو صافيا (المدني أحمد توفيق، 1932: 242).

- الغزوات nemours.

إسمها الأصلي جامع الغزوات ، أطلق عليها الفرنسيون اسم نمور nemours (أنظر التعليق رقم 03)، تقع عند مصب وادي المرسى، كانت في العهد الروماني ذات أهمية، ووجد بها في العصر الاسلامي رباط كبير ذكره البكري، ثم اكتسبت أثناء حكم الدولة العثمانية أهمية بحرية كبيرة؛ أسس الفرنسيون بها مركزا حريا وقرية سنة 1844 أثناء مواجهة الأمير عبد القادر، ومرساها يزوره في السنة سبع مائة باخرة، وجملة الحركة التجارية به تبلغ نحو 160 ألف طن في السنة، وحول الغزوات حوادث جيدة وبساتين على قمة تاونت التي ارتفاعها 124 متر وهي تبعد نحو الالف متر عن المدينة، توجد اثار قصر بربري عتيق، وهو أصل جامع الغزوات وحوله سور سميك، (المدني أحمد توفيق، 1932: 242-243) .

- سبدو.

اسمها العربي تافراوا وهي قرية صغيرة تقع على ارتفاع 930 متر عن سطح البحر، وقد اشتهر هذا المركز تاريخياً على أنه من أهم نقاط دفاع الأمير عبد القادر، جرت فيه وحوله العديد من المعارك، ويوجد بالقرية سوق صغير (المدني أحمد توفيق، 1932: 218)

- أولاد ميمون Lamoricière.

تقع على الطريق الرابط بين تلمسان وسيدي بلعباس وهي منطقة زراعية، وبها آثار تعود إلى العهد الروماني. (Jules Duval, 1859: 363-266.)

- الحناية Eugene Etienne.

هي منطقة في الناحية الشمالية لتلمسان تبعد عنها حوالي 11 كيلو متر، وهي على الطريق المؤدي إلى مغنية والغزوات، وبها اراضي خصبة عبارة عن سهل طويل مساحته بين 60 و 70 كيلومتر مربع. (Jules Duval, 1859: 363-266.)

- بن سكران Pont de l'isse.

منطقة على الطريق الرابط بين تلمسان ووهران، بدأ المستعمر في استيطانها مع نهاية 1852 م. (Jules Duval, 1859: 363-266.)

- بني صاف.

منطقة ساحلية تبعد عن تلمسان 65 كيلومتر، وهي قريبة لعين تموشنت فهي تبعد عنها 33 كيلو متر، ذات تركيبة سكانية متنوعة من

جزائريين ومغاربة وأوروبيين، ذات أراضي خصبة، ومياه وفيرة، وتنتج محاصيل زراعية متنوعة من حبوب، زيتون، وفواكه، كما أن بها مقلع حجارة البناء، ومنجم للحديد، ومن المناطق المجاورة لها هي ولهاصة والشرافة (Dictionnaire des communes de l'Algérie, 1903: 34.)

- بن باديس Descartes.

منطقة تبعد على أولاد ميمون 18 كيلو متر، وعن عين فزة 40 كيلومتر، أراضيها خصبة، وهي ذات غابات كثيرة، وبها نشاط لتربية المواشي، وإنتاج الفحم من الخشب (Dictionnaire des communes de l'Algérie, 1903: 63.)

- عين يوسف LaVayssière.

تبعد عن تلمسان 25 كيلومتر، وعن الرمشي 12 كيلو متر، عن الحناية 41 كيلو متر، وهي ذات محاصيل زراعية متنوعة، وبها تربية المواشي، (Dictionnaire des communes de l'Algérie, 1903: 105.)

- الرمشي Montagnac.

تبعد عن مدينة تلمسان 25 كيلو متر، هي منطقة زراعية تبلغ مساحتها حوالي 289 هكتار، بها نشاط تربية المواشي، ومنجم للحديد بني وارسوس، (Dictionnaire des communes de l'Algérie, 1903: 121.)

- سيدي العبدلي Lesabdelys.

منطقة بالقرب من بن سكران، (Dictionnaire des communes de l'Algérie, 1903: 173.)

- صبرة Turenne.

ويطلق عليها أيضا اسم عين صبرة، تقع بين مغنية وتلمسان وتبعد عنهما ب 27 كيلو متر، وهي منطقة زراعية، وبها مقالع الحجر الجيري. (Dictionnaire des communes de l'Algérie, 1903: 200.)

03- المراحل والصعوبات التي مر بها الزراعة في منطقة تلمسان:

تهيئة التربة: اعتمد الفلاحون الجزائريون على نمط يمكن القول عنه بسيطا نظرا للإمكانيات المتواضعة التي كانت بجوزتهم، رغم هذا كان النمط يلائم أسلوب معيشتهم، حيث استغل الفلاح الجزائري جزءا محدودا من أرضه، يزرعها بمحاصيل تدخل بشكل رئيسي في نظامه الغذائي، ثم يترك التربة تترتاح تصل إلى سنة أو أكثر بعد عملية الحصاد، وتترك بقية الاراضي غير المزروعة مساحات للرعوي، كانت عملية الحرث تبدأ مع نهاية شهر سبتمبر وبداية شهر أكتوبر وهي الفترة التي تبدأ فيها التساقطات المطرية، هذه العملية استخدم فيها المحراث الخشبي البسيط المكون من عمودين مشدودين بالحيوان ومقود ينتهي بسكة حديدية يوجهها الفلاح. (بختاوي خديجة، 2012: 56)

استخدم فلاحوا منطقة زلبون بتلمسان محراث كيفر kiver، مصنوع من الحديد بسكة تشبه حرف V، ومقبض واحد، وكان سعره مناسباً للفلاحين الجزائريين. (بختاوي خديجة، 2012: 57)

تسميد التربة: تعتبر عملية تسميد التربة مهمة لمضاعفة الانتاج الزراعي، مرت هذه العملية بمرحلتين تبدأ الاولى بعد الحصاد مباشرة، فيتم حرق التربة بإشعال مخلفات الحصاد، فتحول إلى سماد طبيعي وتلك النيران تخلص التربة من الحشرات الضارة وبيضها، والمرحلة الثانية بعد سقوط المطر ونمو الأعشاب تتحول إلى مراعي مدة سنتين، وخلالها تطرح الحيوانات فضلاتها والتي تعتبر سماد طبيعي، هذه العملية الطبيعية حافظت على التوازن البيئي، غير أن لها سلبيات، فعند عملية الحرق كان في بعض الأحيان لا يتمكن الفلاحون من السيطرة على هذه الحرائق لتصل إلى الغابات فتؤدي إلى خسائر كبيرة، بالإضافة إلى الرعي فإنه يحدث التعرية والانجراف الخاص بالتربة. (بختاوي خديجة، 2012: 60)

غرس البذور وأهم المحاصيل الزراعية: عرفت منطقة تلمسان تواجد مجموعة مختلفة من المحاصيل الزراعية منذ القدم، على رأسها الحبوب، بالإضافة إلى الخضار والفواكه، والتي يذكرها لنا كل من عبد الرحمان ابن خلدون، والبكري، والحسن الوزان، فمنها الحبوب، القطن، التين، الزيتون، اللوز، الجوز، الخروب، الرمان، البطيخ، الخيار،

الإجاص، الخوخ، التفاح، المشمش، والكرز. (بوشريط أحمد، 2013، ص378)

هذه المحاصيل تنتمي إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط، وكانت عملية الزرع تكون بنثر الحبوب يدويا يمينا وشمالا، غير أن هذه العملية كان لها سلباتها فنسبة الانتاج تكون ضعيفة، عكس الحرث بتقنية خط التوأمي والاعتماد على آلات الحرث الخاصة، كانت عملية البذر تنطلق بداية من فصل الخريف، لتنتهي بعملية الحصاد التي تكون مع بداية شهر ماي، واجه الفلاحون في منطقة تلمسان عديد الصعوبات والمشاكل في كل موسم زراعي، على رأسها ذلك التباين في عملية الحصاد بين المستوطنين والجزائريين وهذا راجع لاختلاف العتاد من حيث التطور، فالمستوطنون استخدموا آلات الحصاد والدرس الميكانيكية، في حين أن عملية الحصاد كانت يدوية بالنسبة للجزائريين وذلك باستخدام المنجل، وعملية الدرس كانت بحوافر الحمير والبغال. (بختاوي خديجة، 2012: 60-61)

تنوع الانتاج الزراعي بمنطقة تلمسان حيث سنحاول تتبع هذا الانتاج ما بين 1937 إلى غاية 1947، وأخذ الموسم الزراعي 1945-1946 كنموذج للمحاصيل الزراعية المختلفة في المنطقة، بالإضافة الى المشاكل والصعوبات التي واجهها الفلاحين.

عرفت الفترة الممتدة من 1937 إلى 1946 زرع مساحة معتبرة بمختلف المحاصيل في منطقة تلمسان، ومن هذه المناطق بلدية الرمشي -

مونتانياك- والتي تشغل مساحة 139158 هكتار، جاء في تقرير 15 مارس 1946 مجموعة من الاحصائيات للمساحة المزروعة من طرف الجزائريين والأوروبيين، بالإضافة إلى أهم المحاصيل المزروعة في المنطقة. (A.N.O.M, B07: Remchi rapport du15/03/1946)

الجدول رقم 01: المساحة المزروعة بالهكتار من طرف الجزائريين والأوروبيين ببلدية الرمشي من 1937 إلى 1946. (A.N.O.M, B07: Remchi rapport du15/03/1946)

السنوات	الجزائريون	الأوروبيون	القمح الصلب	الشعير	الخرطال	الذرة
1937	7820	1930	2700	3950	15170	3900
1938	7500	1935	7300	4700	18000	3837
1939	6137	2265	3450	4960	11930	4260
1944	6401	2106	2760	4251	11442	3837
1945	5347	2341	2893	3627	12741	4531
1946	7000	2500	4000	3500	5500	3500

عرف محصول البازلاء والفول وفرة في الانتاج وهذا ما لوحظ في الاسواق، ترجع هذه الوفرة إلى التساقط معتبر للأمطار (A.N.O.M, B07: Remchi rapport du15/03/1946).

الملاحظ من خلال التقارير الفرنسية التركيز على الحبوب عند رفع التقارير إلى السلطات الفرنسية، حيث تباينت المساحة المزروعة بين الجزائريين والأوروبيين في بلدية الرمشي، والملاحظ أن الجزائريين كان يزرعون مساحة أكبر من الأوروبيين ما عدى محصولي الخرطال والذرة، بالإضافة إلى أن محصول الشعير هو الذي أخذ حصة الأسد من المساحة

المزروعة خصوصا من طرف الجزائريين، رغم القوانين الجائرة والوسائل البسيطة إلا أن الجزائريين كانوا يزرعون مساحات معتبرة.

جاء في التقرير الفرنسي عن وضع مقترح من مهندس في هيئة الاستعمار والهيدروليك لمشروع تزويد بالمياه لمنطقة الرمشي مونتياك وعين يوسف lavayssière، بالمياه وخاصة الصالحة للشرب والمستعمل في عملية الزرع، ومصدر المياه كان من بحيرة قرار القريبة من الرمشي، وهي عبارة عن خزان طبيعي حيث توفر مصدر مياه لكل القرى المجاورة لها. (A.N.O.M, B07: Remchi rapport du15/03/1946)

تمت الموافقة على هذا المشروع من قبل لجنة البلدية في 30 جوان 1946، هذا المشروع سيحول البحيرة للاستغلال الكبير طبعا من طرف المزارعين الاوروبيين على حساب الجزائريين (A.N.O.M, B07: Remchi rapport du30/06/1946).

المعروف عن منطقة تلمسان أنها لا تحتوي على واحات النخيل بحكم أنها منطقة ساحلية فقط الجهة الجنوبية منها هي التي تبدأ من خلالها الصحراء، وعليه تطرق التقرير إلى شحنة من 40 طن من التمور قادمة من البصرة في العراق، هذه الشحنة دليل على نقص في التمور الجزائرية بمنطقة تلمسان، والراجع ان التمور الجزائرية موجهة للتصدير ما يؤدي إلى نذرتها وتعويضها بتمور تكون اقل سعرا منها. (A.N.O.M, B07: Remchi rapport du15/03/1946)

واجه الفلاحون الجزائريون مجموعة من الصعوبات والمشاكل منها ما هو طبيعي ومنها ما هو راجع للسياسة الفرنسية.

كانت عملية البذر لدى الفلاحين الجزائريين تكون دائما في تبعية لسلطة الاحتلال الفرنسي، وهذا عن طريق أخذ قرض من جمعية الاهالي للاذخار société indigènes prévoyance وجاء في تقرير 01 مارس 1946 حول القضايا المالية أنه في شهر نوفمبر 1945 تم تقديم قرض يقدر بثلاثة ملايين فرنك للصندوق المشترك لجمعية الاهالي للاذخار S.I.P. ببلدية الرمشي، هذا القرض سيوجه للفلاحين الذين هم في وضعية صعبة والسداد يكون عند الحصاد أي شهر أوت أو سبتمبر 1946. (A.N.O.M, B07: Remchi rapport) (du01/03/1946)

وجد الفلاحون في منطقة الرمشي صعوبات بعد عملية الحصاد في نقل القمح إلى المطاحن وبالتالي وجود صعوبة في انتاج مادة السميد التي تدخل ضمن النظام الغذائي لدى الجزائريين، (A.N.O.M, B07: Remchi rapport du03/04/1946)

ولحل هذا المشكل تم تخصيص قسيمة شراء للوحدة التابعة لجمعية الاهالي للاذخار، هذه القسيمة من اجل اقتناء شاحنة للنقل ذات حمولة 7 أطنان من نوع بارليت berlit تعمل بالمازوت، حيث ستسهل نقل الحبوب ومختلف المحاصيل بشكل سريع وسهل، لأن الفلاحين الجزائريين كانوا يستعملون الحيوانات لنقل المحاصيل ما يجعل العملية بطيئة، بالإضافة إلى إنشاء الممرات داخل الأراضي الزراعية

حتى تكون جاهزة عند موسم الحصاد وتسهل عملية التنقل.
(A.N.O.M, B07: Remchi rapport du16/05/1946)
هنا تجدر الإشارة إلى نقطة معينة، هو ان الفلاح الجزائري كان
لزاما عليه الانخراط في جمعية الاهالي للادخار، فمن دونها لا يمكن له
بيع محصوله الزراعي بحرية، ولا يتلقى البذور عند عملية الحرث إن لم
يكن ضمن هذه الجمعية.

ومن الصعوبات أيضا الظروف الجوية، على غرار الرياح التي
كانت تضرب المنطقة وكانت تخلف اضرار، (A.N.O.M, B07: Remchi rapport du15/03/1946)
موسم الحصاد والدرس يشكل صعوبة البدء في هذه العملية حيث جاء
في تقرير 16 ماي 1946 عن تأخر بدأ حصاد محصول الشعير بسبب
الامطار، كما كان للأمراض الفطرية نصيب من هذه المشاكل ، حيث
تأخر نضج القمح وتعرضه لمرض الفطري يعرف بالصدأ وهو مرض
يصيب اوراق القمح يؤدي إلى تأخر نضجها وضعف في الانتاج، كما
تعرض المحصول إلى هجوم الحشرات الضارة منها البراغيث التي
جاءت على محصول القمح فتسببت في أضرار كبيرة. (A.N.O.M, B07: Remchi rapport du16/05/1946)

تم البدء في عملية حصاد الشعير في الفاتح من جوان، ولوحظ
ضرر كبير في المحصول بسبب مرض الصدأ وهجوم ذبابة ضارة، أدت
إلى ضعف الانتاج هذا، الضرر كان في شهر أفريل وماي، وقام عون
تقني تابع لجمعية الاهالي الادخار بفحص 192 هكتار من القمح،

217 هكتار من الشعير، وحدد مقدار الضرر بنسبة 50% بالنسبة للقمح، و90% بالنسبة للشعير. كما عرفت مناطق ولهاصة، غرابة، بني وارسوس، تامكسالت، وجود مستعمرات للجراد فكان لابد من مكافحتها عن طريق خلط النخالة مع فلزات الصوديوم وهي مبيد حشري وضعت بها. (A.N.O.M, B07: Remchi rapport du01/06/1946)

ومن بين المشاكل التي حلت بالزراعة في منطقة الرمشي خصوصا، والجزائر عموما هو ذلك الخلط في الحبوب بين المحلي والدخيل على البيئة الجزائرية، حيث كان الاحتلال الفرنسي يقوم بإحضار حبوب الشعير من العراق والذي كان إنتاجه ضعيفا حسب التقارير الفرنسية عكس ما كان يتوقعه الأوروبيون. (A.N.O.M, B07: Remchi rapport du16/05/1946)

كان على المزارعين التصريح بمخزون الحبوب لديهم الموجه للاستهلاك، هذا المخزون يحتاجه الفلاح لعائلته والحيوانات التي يستعملها في الزراعة، فكانت عملية التخزين بالطريقة التقليدية المعروفة بالطمر، فسمي مكان التخزين بالمطمورة وهي عبارة عن حفرة في الارض عمقها بين ثلاث امتار واربعة امتار وقطرها مترين ذات فوهة ضيقة قطرها حوالي 50سم، إن هذا الاجراء بالتصريح بالمخزون يبين لنا عدم حرية الفلاح الجزائري في التصرف في مخزونه من الحبوب، هذه السياسة كانت تجرب الفلاح على العودة دائما الى

سلطة الاحتلال لاقتناء الحبوب على رأسها جمعية الأهالي للدخار.
(A.N.O.M, B07: Remchi rapport du01/06/1946)

أثر الوضع الزراعي عند على المؤونة في عديد المرات، وهذا ما جاء في تقرير 16 جوان 1946 عن وضعية المؤونة، حيث احتج اعضاء لجنة البلدية الخاصة بالجانب الاقتصادي، وعادة هؤلاء الاعضاء يكونون من الجزائريين والاوروبيين، هذا الاحتجاج كان حول التوزيع غير المتساوي لمادة السكر التي يتم استخراجها من قصب السكر، فتم توزيع 500 غرام لكل شخص من ساكنة مدينة تلمسان وبني صاف، في حين 300 غرام لكل شخص لساكنة الرمشي وغيرها من المناطق ذات الطابع الريفي، (A.N.O.M, B07: Remchi)

(rapport du16/06/1946) هذا الاحتجاج سيتبع بتقرير آخر في 15 جويلية 1946، احتج فيه اعضاء لجنة اليقظة في البلدية بقرار تقليص عدد البلديات ذات الأولوية في مقاطعة تلمسان إلى مدينة تلمسان وبني صاف، وجعل البلديات الريفية لا تستفيد من توزيع المتساوي مثل المدينتين المذكورتين، وطلب اعضاء اللجنة الاخذ بعين الاعتبار التعداد السكاني لكل بلدية، الراجح ان هذا التوزيع غير المتساوي في مادة السكر، رجع لنقص في انتاج قصب السكر الذي يستخرج منه.
(A.N.O.M, B07: Remchi rapport du15/07/1946)

فرضت سلطات الاحتلال الفرنسي إجراءات كانت تخلق صعوبات للفلاحين، من هذه الإجراءات التي تعتبر اجراءات تعسفية، قامت سلطات الاحتلال بسحب مجموعة من بطاقات الحبوب التي كان

يستفيد منها الفلاحون في تسهيل عملية استغلال الحبوب، ان هذه الاجراءات أدت إلى احتجاجات لدى الفلاحين الجزائريين الذين تضرروا كثيرا من هذه السياسات. (A.N.O.M, B07: Remchi)
(rapport du 24/06/1946)

عرفت منطقة ندرومة هي الأخرى نشاطا زراعيا معتبرا، ومنطقة ندرومة التي تشغل الجهة الشمالية لمنطقة تلمسان، وتحوز على مساحة زراعية معتبرة، استغلها الفلاحون الجزائريون والاوروبيون، وسنين من خلال مجموعة من الاحصائيات في جداول للمساحة المزروعة بمختلف المحاصيل، وأخذ نموذج للموسم الزراعي 1945-1946.

قام الفلاحون في الفترة الممتدة من 01 إلى 15 فيفري 1946، بذر ما مساحته 75 % من الاراضي الصالحة للزراعة بمنطقة ندرومة خلال هذه السنة.

الجدول رقم 02: المساحة المزروعة بالهكتار في بلدية ندرومة من سنة 1937 إلى 1946. (A.N.O.M, B07: Nédroma rapport)

(du 15/02/1946)

السنوات	القمح اللين	القمح الصلب	الشعير	خرطال	المجموع
1937	4050	1600	11370	1200	18220
1938	3540	1883	13866	1972	21261
1939	4250	2000	9557	1200	17007
1944	3634	1833	8395	2059	15921
1946-1945	4859	3047	5701	657	14264

إن عملية البذر كانت تحتاج دائما الى الحفاظ على مخزون الحبوب، خصوصا عند وقوع الازمات، ومن خلال الجداول التالية، سيتبين لنا وضعية مخزون الحبوب بمنطقة ندرومة خلال الموسم الزراعي 1945-1946.

الجدول رقم 03: وضعية مخزون الحبوب والمؤونة بالقنطار قبل 14 فيفري 1946.

المنتج	القمح اللين	القمح الصلب	الشعير	خرطال	السميد	النخالة
المنتج	/	/	101	/	731	160
الموجه للاستهلاك	/	/	/	/	418	94
البالي	14	2540	101	/	788	67

الملاحظ في هذا التقرير ان مخزون البذور والمؤونة كان متنوع بين القمح الصلب واللين والشعير والخرطال والسميد والنخالة-بقايا القمح- كما أدرجت مادة السميد ضمن المخزون وهي من مشتقات القمح والتي تدخل في النظام الغذائي لدى الجزائريين، مع تباين في المخزون بين الأنواع، لتصل في بعض الأحيان إلى انعدامها مثل حبوب الخرطال، والتي تعتبر مادة أساسية كعلف للحيوانات. (A.N.O.M, B07: Nédroma rapport n°1135 du 15/02/1946)
عرف النصف الثاني من شهر فيفري سنة 1946 تساقطات معتبرة على إقليم ندرومة، وكان مخزون الحبوب قد وقع به تغير وذلك بنقص مادة السميد، وزيادة في حبوب القمح الصلب.

الجدول رقم 04: وضعية مخزون الحبوب والمؤونة بالقنطار في

النصف الثاني من شهر فيفري 1946. (A.N.O.M, B07: Nédroma)

(rapport n°1377 du 01/03/1946)

القمح اللين	القمح الصلب	الشعير	السعيد	النخالة	
/	1000	/	19	17	المتج
/	3049	/	376	16	الموجه للاستهلاك
14	490	101	12	68	الباقى

الجدول رقم 05: وضعية مخزون الحبوب والمؤونة بالقنطار

النصف الاول من شهر مارس 1946. (A.N.O.M, B07: Nédroma)

(rapport du 14/03/1946)

العجائن	القمح اللين	القمح الصلب	الشعير	خرطال	السعيد	نخالة (بقايا القمح)	
150	11	2000	/	805	67	10	المتج
139	25	2032	/	/	14	65	الموجه للاستهلاك
10	/	457	101	805	65	13	الباقى

الملاحظ من خلال الجدول إضافة مادة العجائن ضمن المؤونة،

والتي عرفت نقصا خلال هذه السنة، مما أدى إلى المطالبة حسب تقرير

15 نوفمبر 1946، عن ضرورة فتح مصنع العجائن لسد النقص في

هذه المادة المستخرجة من حبوب القمح. (A.N.O.M, B07: Nédroma)

(Nédroma rapport du 15/11/1946)

الجدول رقم 06: وضعية مخزون الحبوب والمؤونة بالقنطار في

النصف الثاني من شهر مارس 1946. (A.N.O.M, B07: Nédroma)
(rapport n°2281 du 31/03/1946)

القمح الصلب	الشعير	خرطال	السميد	
04	101	407	38	المنتج
65	/	447	1334	الموجه للاستهلاك
/	/	/	1372	الباقى

الجدول رقم 07: وضعية مخزون الحبوب والمؤونة بالقنطار من 15 جوان

إلى 1 جويلية 1946. (A.N.O.M, B07: Nédroma : rapport
(du 30/06/1946)

	الشعير	الخرطال	السميد	الدرة
المنتج	1050	/	96	/
الموجه للاستهلاك	595	/	256	1767
الباقى	455	1099	36	/

الجدول رقم 08: وضعية مخزون الحبوب والمؤونة بالقنطار لشهر أوت

1946. (A.N.O.M, B07: Nédroma rapport du 04/09/1946)

القمح اللين	القمح الصلب	الشعير	السميد	خرطال	
20	13	279	616	/	المنتج
13	7	271	685	87	الموجه للاستهلاك
568	300	755	40	1213	الباقى

الجدول رقم 09: وضعية مخزون الحبوب والمؤونة بالقنطار لشهر أكتوبر 1946. (A.N.O.M, B07: Nédroma rapport du 02/11/1946)

القمح اللين	القمح الصلب	الشعير	السعيد	خرطال	
581	312	1186	884	221	المنتج
553	706	751	775	96	الموجه للاستهلاك
553	297	951	109	1300	الباقى

الجدول رقم 10: وضعية مخزون الحبوب والمؤونة بالقنطار من 1 إلى 15 نوفمبر 1946. (A.N.O.M, B07: Nédroma rapport du 15/11/1946)

القمح اللين	القمح الصلب	الشعير	خرطال	
/	/	585	/	المنتج
/	/	92	4	الموجه للاستهلاك
504	691	570	1175	الباقى

من خلال الاحصائيات الموجودة في الجدول نين أن عديد الأنواع من الحبوب كانت تخزن لضرورتها، إلا هذا المخزون كان يسيره الاحتلال الفرنسي حيث يصبح من الصعب على الفلاحين الجزائريين استغلال محصولهم شاركوا في إنتاجه.

خلال شهر نوفمبر 1946 ارتفع سعر الكسكس مما يخلق مشكل بالنسبة للمؤونة، ومعروف أن الكسكس هو أحد مشتقات القمح، ولسد هذا العجز تم تخصيص 199 قنطار من الكسكس حتى

ينخفض ثمنه، وجاء في تقرير 15 نوفمبر 1946 طلب اتخاذ اجراءات لإعادة فتح مصانع المعجنات التي تم اغلاقها من قبل للتقليل من تكاليف النقل. (A.N.O.M, B07: Nédroma rapport du15/11/1946)

جعل النقص في المؤونة يؤدي الى انتشار للمواد الغذائية المنتهية الصلاحية، هذا ما جاء في تقرير 04 اكتوبر 1946 وعبر برقيه تليجرام أنه تم إبلاغ المشرف العام على عمالة وهران، عن نوعية الطحين السيئة القادمة إلى ندرومة عن طريق السيد العشعاشي المقيم بمدينة تلمسان، وعليه طلب في التقرير اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير هذه المادة. (A.N.O.M, B07: Nédroma rapport du04/10/1946)

ومن النشاطات التي تدخل ضمن توسيع رقعة المساحة المزروعة استصلاح الاراضي حيث جاء في تقرير 03 جانفي 1947، أنه في حوض تافنة وفي المنطقة المشتركة بين عين الطلبة وبنني منير تحتاج إلى اعادة استصلاح من أجل إنشاء مشاتل للإكثار من الاشجار، هذا ما نصح به أحد التقنيين الفرنسيين وهو ترويات truet. (A.N.O.M, B07: Nédroma rapport du03/01/1947)

واجه الفلاحون في منطقة ندرومة مجموعة من الصعوبات منها التوزيع غير العادل من الحبوب المخزنة، حيث جاء في تقرير 14 مارس 1946 عن تخصيص حوالي 805 قنطار من الخرطال، 45 قنطار منها موجه للخدمة العامة اي ما يتم استهلاكه من طرف الحيوانات التي هي تحت سلطة الادارة الفرنسية، 760 قنطار تقسم

على 3800 حيوان في اقليم بلدية ندرومة، وكانت حصة 20 كيلوغرام من الخرطال لكل رأس حيوان، وكعادة الاحتلال الفرنسي في إجراءاته اللاعادلة، جاء في التقرير عن نسب متفاوتة في تقسيم كمية الخرطال بالنسبة للبلديات المجاورة، فكانت حصة 60 كيلوغرام من الخرطال لكل رأس حيوان، وهذا التقسيم غير العادل جاء بسبب ان بلدية ندرومة اغلبية المزارعين بها من المسلمين الجزائريين ما عدا 19 فلاح اوروبي، هذا ما يفسر لنا التباين في تقسيم كمية الخرطال المخصصة كغلف للحيوانات. (A.N.O.M, B07: Nédroma) (rapport du 14/03/1946) ومن المشاكل التي واجهت الفلاحين في منطقة ندرومة ايضا، هجوم اسراب من الجراد نواحي بلدية ندرومة في شهر مارس 1946 على المحاصيل الزراعية حيث طال هذا الهجوم حوالي 1055 هكتار في خمس مناطق.

الجدول رقم 11: هجوم الجراد على نواحي بلدية ندرومة.

مكان هجوم الجراد	تاريخ وجود الجراد	المساحة التي هاجمها الجراد
بني منير	10-13 مارس	350 هكتار
بني مسهل	11-20 مارس	250 هكتار
السواحلية	20 مارس	130 هكتار
بني عابد	24 مارس	20 هكتار
جباله	26 مارس	30 هكتار.

للقضاء على الجراد تم الاستعانة ب 200 عامل، و 350 فنطار من النخالة، التي تم مزجها مع فلزات الصوديوم التي تعتبر مبيدا لهذه الحشرة، هذا المبيد تم جلبه من مستودعات تلمسان تلاغ بسيدي بلعباس، ثم القيام بعملية وضع النخالة على الأرض لتقوم اسراب الجراد بأكله وبعدها تموت، (A.N.O.M, B07: Nédroma rapport du14/03/1946)، استمرت عملية مكافحة الجراد إلى غاية شهر جوان 1946 وتم القضاء النهائي عليه يوم 30 جوان، (A.N.O.M, B07: Nédroma rapport du30/06/1946)، الملاحظ ان هذه العملية اخذت اشهر عديدة للقضاء على هذه الحشرة الضارة للمحاصيل الزراعية، ما يبين لنا العدد الكبير للجراد الذي هاجم المنطقة.

اشترك فلاحوا منطقة تلمسان في مواجهة نفس المشاكل والصعوبات، ومنها عملية نقل المحاصيل، حيث جاء في نشرة لجنة إدارة الحبوب لجمعية الاهالي للادخار بندرومة، بتاريخ 17 ماي 1946، تم طلب تزويد الجمعية بشاحنة نقل ذات حمولة بين 04 إلى 05 طن، وهذا للصعوبات التي يواجهها المزارعون في نقل الحبوب لمختلف مناطق تلمسان. (A.N.O.M, B07: Nédroma rapport du17/05/1946)

أدت الأوضاع المناخية الصعبة الى خلق مشكل في ضعف الإنتاج الزراعي وعلى رأسها الجفاف، الذي كان يؤثر عملية البذر، كما يؤدي الى فرض حالة من نقص في مخازن الحبوب، حيث قامت جمعية

الأهالي للدخار بطلب قرض قدره 02 مليون فرنك فرنسي، وهذا لشراء البذور، كما عرف محصول البطاطا انتاج ضعيف نظرا لعوامل المناخ، ما أدى إلى نقص البذور المخصصة للزراعة، وبالتالي عرفت أسعارها ارتفاعا حيث تراوحت بين 1500 إلى 1800 فرنك للقنطار، وجاء في التقرير عن ضرورة تزويد المخازن دون تأخير، الملاحظ وجود صعوبات في توفير المؤونة والبذور اللازمة، ما يؤثر سلبا على معيشة الجزائريين خصوصا، وهنا تظهر جليا سياسة الاحتلال الفرنسي في التضييق على الجزائريين. (A.N.O.M, B07:) (Nédroma rapport du 02/11/1946)

وحل هذا المشكل تم تخصيص 2 مليون فرنك الذي تم طلبه في شهر نوفمبر وذلك لتقديمها قروضا للفلاحين، كما تم تزويد جمعية الاهالي للدخار ب 330 قنطار من بذور البطاطا من مجمل ما طلب والذي هو حوالي 952 قنطار، عملية توزيع البذور كانت عن طريق القروض للذين ينتمون إلى جمعية الاهالي للدخار، هنا تجدر الإشارة إلى ان هذا يعتبر من التضييق على الفلاحين الذين لا ينتمون إلى هذه الجمعية التي تعتبر بمثابة المنقذ في حالات الشدة مثل الجفاف او الكوارث الطبيعية التي تلحق بالمحاصيل الزراعية. (A.N.O.M, B07:) (Nédroma rapport n°7959 du 17/12/1946)

أدى الوضع الصعب في مخازن الحبوب إلى اتخاذ قرار من الحاكم العام في الجزائر بتاريخ 4 سبتمبر 1946، هذا القرار جاء لتوقيف عملية استبدال الشعير بالخرطال، وهذا ما رحب به الفلاحون

الجزائريون حيث ان حبوب الشعير كانت توجه إلى مصانع الجعة المسماة «بالجعة الجزائرية» بوهران وتم تسليم 232 قنطار من الشعير موجه لهذه الصناعة، نلاحظ الكمية الكبيرة المرسلّة الى هذه المصانع، في حين أن حبوب الشعير كانت لها قيمة كبيرة لدى الفلاحين الجزائريين، وكان من الضروري الابقاء على الشعير في حالته الطبيعية دون تحويله إلى جعة التي يتم تصديرها إلى اوروبا، كانت هذه الصناعة تؤثر بشكل سلبي على معيشة الجزائريين، (A.N.O.M, B07: Nédroma rapport n°7959 du15/03/1946) بطبيعة الحال الاحتلال الفرنسي لا تهمه وضعية الجزائريين بقدر ما يهتمه الأرباح التي يجنيها من خلال هذه الصناعة.

على غرار منطقتي الرمشي وندرومة عرفت منطقة مغنية هي الأخرى نشاط فلاحى معتبر باعتبار اغلب أراضيها سهول، وهذا على الرغم من وجود عديد الصعوبات خلال الموسم الفلاحي 1945-1946، إلا أننا سنجد ومن خلال التقارير الفرنسية إنتاج زراعي لا بأس به قدرت مساحة مغنية حوالي 163910 هكتار، (A.N.O.M, B07: Marnia rapport du15/03/1946)

عرفت سنة 1946 نقص في بذور الحمص حيث كان المخزون يحتاج ما مقداره 130 قنطار من هذه البذور لسد احتياجات السكان، كما عرف المخزون نقصا ايضا في بذور الذرة، هذه الندرة شكلت عامل مؤدي إلى وضع انساني صعب لدى الجزائريين بالدرجة الاولى،

خصوصا سكان الجبال الذين كانت حالتهم المادية أصعب بكثير، الامر الذي أدى إلى هذا الوضع هو إعطاء الاولوية للحيوانات في توفير العلف من الحبوب كالشعير والذرة...، التي من المفترض أن توجه للاستهلاك الادمي. (A.N.O.M, B07: Marnia rapport du15/03/1946)

عرفت الفترة الممتدة من 15 إلى 30 مارس تساقط 170 ملمتر من الأمطار على سهل مغنية، هذه الكمية تعتبر ناقصة لتكوين محصول جيد، جاء في التقرير ايضا انا انتاج محصول الفول كان لا باس به، ان المحاصيل الزراعية دائما ما تتعرض إلى مجموعة من الاخطار، حيث عرفت منطقة بني واسين وسيدي مجاهد وعلى طول حوض تافنة هجوم الجراد. (A.N.O.M, B07: Marnia rapport du01/04/1946)

كانت تبدأ عملية الحصاد من شهر ماي وكان حصاد الشعير في منطقة مغنية يتم بشكل يدوي وكان العامل يتقاضى 1000 فرنك للهكتار كما يحتاج في اليوم بين 100 إلى 120 فرنك من الطعام، كان الانتاج وفيرا بالنسبة الحبوب القمح رغم الامراض وتساقط البرد على المحاصيل، نفس الحال مع محصول العنب. (A.N.O.M, B07: Marnia rapport du03/06/1946)

المشاكل التي كانت تواجه الزراعة في منطقة مغنية ارتفاع أسعار الحيوانات التي تدخل في النشاط الزراعي خصوصا الحرث، وكانت قليلة جدا منها البغال، ما أدى بالسلطات الفرنسية إلى إيجاد حل وذلك بإعارة بغال الجيش الفرنسي للمستوطنين.

خلال الفترة من 03 إلى 15 جوان 1946، عرف محصول القمح انتاج ضعيف بسبب مرض الصدأ، في حين أن الشعير كانت مقاومته أكبر، ومن المحاصيل الأخرى نجد الخروب الذي قدر انتاجه ب 631 قنطار، والخرطال 1577 قنطار وعملت جمعية الاهالي للادخار على توزيع الخرطال على الفلاحين بقيمة 1200 فرنك للقنطار، هذا السعر لم يناسب الجزائريين ما جعلهم لا يقتنون هذا المحصول.

(A.N.O.M, B07: Marnia rapport du 15/06/1946)

عرفت اسعار الحبوب خلال هذه السنة ارتفاعا ملحوظا، رغم وجود مخزون لا بأس به من القمح بنوعيه فكانت كمية القمح اللين 15222 قنطار، والقمح الصلب 10951 قنطار. (A.N.O.M, B07:)

(Marnia rapport n°1041 du 02/07/1946)

عرفت منطقة مغنية، زراعة الحنطة وهي نوع من القمح فكان انتاجه لا بأس به هذا وفق الاحصائيات التي كانت مسجلة بين 1 إلى 15 جويلية 1946، وكان مخزون الحبوب على النحو التالي:

القمح الصلب 380 قنطار، القمح اللين 985 قنطار، الشعير

212 قنطار. (A.N.O.M, B07: Marnia rapport du 16/07/1946)

ولمحصول العنب نصيب من المساحة المزروعة إلا أنه سريع التعرض للأمراض الفطرية، لدى فإن إنتاجه دائما كان متذبذبا، كما هو الحال مع محصول البطاطا خلال هذه السنة كان ناقصا ولا يكفي الاحتياجات المحلية، نفس الحال كان مع محصول الذرة حيث انه حصة كل 500 فرد كانت حوالي 07 كيلوغرام وهذا قليل جدا، ما اضطر

إدارة الاحتلال الفرنسي للاستعانة بمخزون قدره 1650 قنطار من الذرة توجه للبيع لتكفل جمعية مطاحن دالمونت بوهراين بهذه المهمة. (A.N.O.M, B07: Marnia rapport du16/07/1946)

خلال هذه الفترة عرفت مناطق مسيودة وسواحلية هجوم الجراد حيث أن هذه المناطق تغطي 300 هكتار من الأراضي المزروعة، وخلال أسبوع تم السيطرة على الجراد، كما تم رصد الجنادب وهي أقل حجما من الجراد في مناطق بني واسين بني بوسعيد والعشاش، هذه الحشرة أقل خطورة من الجراد على المحاصيل الزراعية. (A.N.O.M, B07: Marnia rapport du16/07/1946)

أما بالنسبة لعملية التخزين فكانت تم بوتيرة بطيئة نظرا للإمكانات البسيطة التي بمجوزة الفلاحين في عملية النقل. (A.N.O.M, B07: Marnia rapport du16/07/1946)

الخاتمة:

عرفت منطقة تلمسان تنوعا في المحاصيل الزراعية، كما الحال في العديد من مناطق الجزائر، فتنوع المناخ والتضاريس جعلها مثل سلة الغذاء، قام الاحتلال الفرنسي باستغلالها ومنح الأراضي الزراعية للأوروبيين الذين لم يكونوا يملكون شيئا والوافدين على الجزائر، ولتسهيل هذه العملية فلاستيلاء على الأرض قام الاحتلال الفرنسي بوضع قوانين وقرارات كان هدفها واحد وهو نزع الأرض من الذي يملك ومنحها للذي لا يملك، هذه السياسة خلقت فئة من الأوروبيين أصبح لهم الحق في الحل والعقد في أراضي زراعية لم يملكوها، وتوزع

هؤلاء الأوروبيون في العديد من مناطق الجزائر فأصبحوا في تنافس مع الفلاحين الجزائريين بل أصبحت لهم الأفضلية عليهم، ومنطقة تلمسان من المناطق التي عرفت نشاط زراعي متنوع رغم الصعوبات والمشاكل التي كانت تواجه خصوصا الفلاحين الجزائريين، الذين كانوا يعتمدون على التقنيات البسيطة في الزراعة على خلاف الفلاحين الأوروبيين الذين توفرت لهم كل الإمكانيات والتسهيلات.

رغم هذا حاول الفلاحون الجزائريون تنويع محاصيلهم حالهم حال الفلاحين الأوروبيين، فالتقارير الفرنسية تذكر أنواع مختلفة من المحاصيل الزراعية خلال الموسم الفلاحي 1945-1946 منها القمح بنوعيه اللين والصلب والتي اشتق منه السميد والنخالة ومختلف المعجنات، الشعير، الذرة، الخرطال، الحمص، الفول، الخروب، البطاطا العنب.

تعرض الفلاحون في منطقة تلمسان الى العديد من المشاكل والصعوبات خلال هذا الموسم الفلاحي، منها الطبيعي ومنها ما يرجع الى السياسة الفرنسية التي كانت تكيل بمكيالين بين الجزائريين والأوروبيين، فالأمراض الفطرية التي كانت تصيب المحاصيل كانت تؤثر بشكل كبير في الإنتاج، بالإضافة إلى تأخر التساقطات المطرية كانت تؤثر هي الأخرى على المحاصيل، كما واجه الفلاحون هجوما الجراد على المنطقة الذي الحق اضرار بالمحاصيل رغم محاربتة.

اتبعت فرنسا سياسة التضييق على الفلاحين الجزائريين، فكانت لا تتعامل إلا مع الفلاحين المنخرطين في جمعية الأهالي للادخار S.I.P، عند عملية بيع أو شراء الحبوب كانت تمنح بطاقة للانخراط في هذه الجمعية حتى يتسنى للاحتلال الفرنسي مراقبة الفلاحين الجزائريين، وكانت تصل في بعض الأحيان إلى سحب هذه البطاقات، أما عن التوزيع غير العادل للحبوب بين الفلاحين الجزائريين والأوروبيين فقد تفننت إدارة الاحتلال الفرنسي في هذا الامر، واستغل الاحتلال الفرنسي النقص في محصول الخرطال والذي يوجه كعلف للحيوانات، حيث كانت تستبدل الشعير من الجزائريين بالخرطال، هذا الشعير كان يوجه لمصانع الجعة في وهران، هذه العملية كانت تؤثر سلبا على المؤونة الغذائية للجزائريين.

رغم كل هذه الظروف وسياسة التضييق إلا أن الفلاحين الجزائريين في منطقة تلمسان، عملوا على خدمة الأرض وإنتاج ما أمكنهم من المحاصيل التي من خلالها وفروا حاجاتهم الغذائية.

التعليق:

1- نابليون الثالث 1808- 1873: هو شارل لويس نابليون ولد بباريس في 20 أبريل 1808 وهو ابن شقيق نابليون الأول تربى في سويسرا بعد سقوط النظام الإمبراطوري 1815 التحق بالمدرسة العسكرية بسويسرا ، حيث تخرج برتبة ضابط في سلاح المدفعية، نفي في سنة 1836 إلى البرازيل ومنها إلى الولايات المتحدة

الأمريكية ، ومنها انتقل الى بريطانيا، عاد الى فرنسا 1848 بعد سقوط النظام الملكي، انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية الثانية . وفي 2 ديسمبر أعلن نفسه إمبراطورا، قام بزيارة الجزائر مرتين الأولى في شهر سبتمبر 1860 والثانية في مايو، 1865 إذ زار العديد من المدن الجزائرية . أعلن الحرب على بروسيا في جويلية 1870 انتهت بانهازم فرنسا ووقوعه أسيرا في 2 سبتمبر 1870 وبعدها نفي الى بريطانيا فيها توفي وكان ذلك في 9 جانفي 1873، ينظر: (طرشون نادية ، 2017: 337).

2- منطقة تلمسان أو ما يسمى (arrondissement) حسب الإدارة الفرنسية كما جاء في الوثائق الارشيفية الفرنسية من الأرشيف الوطني لما وراء البحار A.N.O.M بفرنسا، في إيكس أونبروفانس بمرسيليا، وفي بعض الوثائق الأخرى نجد كلمة sous-préfecture، وعليه اخترنا كلمة منطقة تلمسان للدلالة الجغرافية على مدينة تلمسان والبلديات التابعة لها حتى نبتعد عن التسمية الفرنسية، مع الاحتفاظ بالتقسيم الإداري الفرنسي، ينظر: (A.N.O.M, boîte 34: Tlemcen rapport du) (novembre 1951).

3- عمل الاحتلال الفرنسي منذ الوهلة الأولى عند احتلاله الجزائر إلى طمس معالم الهوية الجزائرية، فاستعمل العديد من الوسائل منها تغيير أسماء المدن والأماكن من الأسماء العربية إلى الأسماء اللاتينية.

المراجع:

- بختاوي خديجة، (2012)، التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران (1870-1939)، أطروحة دكتوراه غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه، في تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة وهران، الجزائر.
- بلعقون محمد الصالح، (2021)، السياسة التشريعية تجاه الأراضي الفلاحية في الجزائر (1830-1962)، مجلة القانون العقاري، جامعة البليدة 02، المجلد 08، العدد 03، ص 105 ص 131.
- بوشريط أحمد، (2013)، الزراعة بالمغرب الأوسط الإمكانيات والخصائص، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر، المجلد 04، العدد 01، ص 369 ص 384.
- طرشون نادية، (2017)، سياسة نابوليون الثالث العربية، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الدكتور يحي فارس المدينة، المجلد 8، العدد 26، ص 328 ص 337.
- المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر، تاريخ الجزائر إلى يومنا هذا وجغرافيتها الطبيعية والسياسية وعناصر سكانها ومدنها ونظاماتها وقوانينها ومجالسها وحالتها الاقتصادية والعلمية والاجتماعية، 1932، المطبعة العمرية.
- A.N.O.M, département d'Oran, boîte n°07.
- A.N.O.M, département d'Oran, boîte n°34: rapport du novembre 1951.
- Camille Rousset, 1889, Atlas, La conquête de L'Algérie 1841-1857, librairie PLON, paris.
- Dictionnaire des communes de l'Algérie, villes, villages, hameaux, douars, postes militaires, bordjs, oasis, caravansérails, mines, carrières, sources thermales et minérales, comprenant en outre les villes, villages, oasis du Touat, du Gourara, du Tidikelt et de la vallée de l'Oued-Saoura, (1903), Pierre fontana, imprimeur-editeur, ALGER.

- Dictionnaire des communes, ville, villages de l'Algérie indiquant pour chaque localité, imprimerie lavagne, alger, 1878.
- Jules Duval, (1859) l'Algérie tableau historique descriptif, Hachette, Paris.
- Paul Révoil, Tableau Général Des Communs de l'Algérie, (1902), Mustapha Imprimerie, Alger.

الناصرية

الناصرية

الملاحق:

الملحق رقم 01: وثيقة أرشيفية تبين لنا المساحة المزروعة في منطقة ندرومة بين 1937-1946.

RAPPORT SUR LA SITUATION AGRICOLE					
Période du 1 ^{er} au 15 mars 1946.					
Superficies des emblavements					
Année	blé dur	blé tendre	orge	avoine	total
1937	4.090 ha	1.500 ha	11.370 ha	1.200 ha	18.160 ha
1938	3.540 ha	1.683 ha	13.866 ha	1.972 ha	21.061 ha
1939	4.250 ha	2.000 ha	9.557 ha	1.200 ha	17.007 ha
1944	3.634 ha	1.833 ha	8.395 ha	2.659 ha	15.921 ha
1945					
1946 (approxi-matif)	4.859 ha	3.047 ha	5.701 ha	557 ha	14.264 ha

La pluie qui a continué à tomber durant la première quinzaine de mars a permis d'enregistrer de belles levées dans les semaines tardives. Dans l'ensemble, l'état des cultures permet d'espérer une récolte abondante en céréales et en légumes secs.

L'état des pâturages commence à permettre au bétail de se rétablir.

Lutte anti-acridienne - Les 5 et 6 mars, 2 vols très importants de sauterelles pélerines, venues vraisemblablement du Maroc oriental, s'abattaient au douar Beni-Menir et se fractionnaient en 7 points principaux. Dans l'ensemble, 415 hectares environ étaient contaminés et la densité des acridiens y était très forte. De nombreux dégâts étaient causés aux cultures et aux jardins.

La lutte contre les adultes était entreprise dès le 9 mars, par épandage d'appâts empoisonnés (son et finesillite de soude). L'Administration locale a été fortement aidée dans sa tâche, par M. VAREL, inspecteur de la protection des végétaux, qui, arrivé sur les lieux le 7 mars, immédiatement fait transporter à Médérou le son et les toxiques nécessaires, en même temps qu'il participait à l'organisation de la lutte collectivement avec le syndicat anti-acridien. L'équipe de l'office national anti-acridien, arrivée à Médérou, dès la signalisation des premiers vols, a également apporté tout son concours à cette tâche.

Les premiers épandages ont donné d'excellents résultats. Cependant les acridiens ne tardaient pas à s'accomplir, et 4 lieux de pontes

الملحق رقم 02: وثيقة أرشيفية تبين لنا وضعية مخزون الحبوب في منطقة
ندرومة بين 28 فيفريو 14 مارس 1946.

Document No. 100

الملحق رقم 03: وثيقة أرشيفية تبين لنا المساحة المزروعة في منطقة الرمشي Montagnac بين 1937-1946.

[illegible]